تحـرك عاجـل

إساءة معاملة سجناء رأي

يتعرض ما لا يقل عن 10 سجناء رأي إلى إساءة المعاملة في سجن الرزين بالإمارات العربية المتحدة، وتزداد ظروف سجنهم تردياً. وتخشى منظمة العفو الدولية أن تكون الصحة العقلية والجسدية لأولئك السجناء في خطر.

يتعرض ما لا يقل عن 10 سجناء رأي محتجزين، مع أكثر من 50 سجيناً سياسياً في سجن الرزين في أبو ظبي، لإساءة المعاملة في ظروف متدهورة. وقد أُدين سجناء الرأي إثر محاكمات جائرة. ومن بين هؤلاء الطبيب القطري الدكتور محمود الجيدة وتسعة رجال آخرين، سُجنوا بعد المحاكمة الجماعية لمجموعة من النشطاء المطالبين بالإصلاح ومنتقدي الحكومة، المعروفة باسم "محاكمة الإمارتيين الـ 94"، وهم: محاميا حقوق الإنسان الدكتور محمد الركن والدكتور محمد المنصوري، والمعلم السابق صالح محمد الظفيري، والمعلم حسين علي النجار الحمادي، والقاضي السابق أحمد الزعابي، ومؤسس جامعة الاتحاد الشيخ الدكتور سلطان كايد محمد القاسمي والطالبان في الجامعة خليفة النعيمي وعبدالله الهاجري، والدكتور علي حسين الحمادي.

وكثيراً ما كان حراس السجن يداهمون الزنازن ويضربون السجناء ويصادرون مقتنياتهم، ومنها ملابسهم وأدوات الحمام والدفاتر. وقد تعرَّض أحد السجناء على الأقل للضرب لأنه سأل الحراس عن المداهمات ورفض التخلي عن ملابسه. ووُضع في الحبس الانفرادي بدون ماء وطعام كاف، ومنُعت عائلته من زيارته. كما أحجمت السلطات عن تزويد السجناء بأدوات النظافة، كالصابون وسائل غسل الشعر، لعدة أشهر، ولم تسمح لهم بشرائها ولا بشراء الطعام والماء بسبب إغلاق مخزن السجن. وتم تقليص كمية الوجبات: إذ فقدَ بعض السجناء الكثير من وزنهم، مما أدى إلى انهيار اثنين منهم على الأقل في 20 أبريل/نيسان. كما تم إغلاق نوافذ كافة المهاجع بالطوب، مما منع دخول الضوء الطبيعي. ويتم نقل السجناء إلى مهاجع أخرى أثناء أعمال البناء، مما يجعلها شديدة الاكتظاظ. وقد تجاهلت سلطات السجن ووزارة الداخلية والنائب العام في أبو ظبي العديد من الشكاوى المقدمة من السجناء وعائلاتهم. وفي أغسطس/آب 2013، أعلن 18 سجيناً إضراباً عن الطعام احتجاجاً على سوء المعاملة. وفي سبتمبر/أيلول، ردَّت سلطات الإمارات العربية المتحدة على النشطاء الذين كانوا قد أرسلوا مناشدات استجابةً للتحرك العاجل رقم:UA 238/13 ، أنظر الرابط:

http://www.amnesty.org/en/library/asset/MDE25/009/2013/en

يرجى كتابة مناشدات فوراً باللغة الإنجليزية أو العربية أو بلغتكم الخاصة، تتضمن ما يلي:

- دعوة سلطات الإمارات العربية المتحدة إلى إطلاق سراح 10 سجناء رأي (يرجى ذكر أسمائهم) فوراً وبلا قيد أو شرط، وغيرهم من المعتقلين بسبب ممارستهم السلمية لحقهم في التعبير والاشتراك في الجمعيات.

- دعوة السلطات إلى ضمان معاملة جميع السجناء بكرامة واحترام، وحمايتهم من التعذيب وغيره من ضروب إساءة المعاملة، والسماح لعائلاتهم بزيارتهم بصورة منتظمة، وتلقي الرعاية الطبية التي يحتاجونها، واحتجازهم في أوضاع تتماشى مع القواعد النموذجية الدينا لمعاملة المسجونين.

يرجى إرسال المناشدات قبل 24 يوليو/تموز 2014 إلى:

وزير الداخلية الفريق الشيخ سيف بن زايد آل نهيان مديرية حقوق الإنسان ص.ب 398 أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة فاكس: 4 971+ 3981119 تويتر: Twitter: @SaifBZayed المخاطبة :صاحب السمو	الرئيس الشيخ خليفة بن زايد بن نهيان وزارة الشؤون الرئاسية شارع الكورنيش، أبو ظبي ص.ب 280 الإمارات العربية المتحدة فاكس: 622 2 971+ 2228 بريد إلكتروني: ihtimam@mopa.ae المخاطبة: صاحب السمو	**وإرسال نسخة من المناشدات إلى** نائب رئيس الدولة ورئيس الوزراء الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم مكتب رئيس الوزراء ص.ب 2838، دبي فاكس:3531974 4 971+ بريد إلكتروني (عبر الشبكة العنكبوتية): http://uaepm.ae/English/Pages/ContactUs.aspx تويتر: Twitter: @SaifBZayed المخاطبة :صاحب السمو

كما يُرجى إرسال نسخ منها إلى الممثلين الدبلوماسيين المعتمدين لدى بلدانكم، وإدخال العناوين الدبلوماسية المحلية على النحو التالي:

الاسم العنوان 1 العنوان 2 العنوان 3 رقم الفاكس عنوان البريد الإلكتروني المخاطبة

وإذا كنتم تعتزمون إرسال المناشدات بعد التاريخ المذكور أعلاه، يرجى التنسيق مع مكتب فرعكم قبل إرسالها.

تحـرك عاجـل

إساءة معاملة سجناء رأي

معلومات إضافية

لا يُسمح لنـزلاء سجن الرزين بالخروج إلى باحة السجن إلا عند الظهيرة، عندما تكون أشعة الشمس في أوج سطوعها وتصل درجات الحرارة إلى أكثر من 50 درجة مئوية في الصيف (يونيو/حزيران-أغسطس/آب). وغالباً ما يتم قطع المكالمات الهاتفية التي يُسمح بإجرائها مرتين في الأسبوع لمدة 15 دقيقة، بعد مرور بضع دقائق، كما نقلت سلطات السجن أوقات إجراء المكالمات الهاتفية من فترة ما بعد الظهر إلى فترة الصباح، كي لا يتمكن السجناء من التحدث إلى أطفالهم أو أشقائهم الذين يكونون إما في المدرسة أو على رأس عملهم.

وفي 5 مايو/أيار 2014، وضُع محمد الركن في الحبس الانفرادي لمدة تزيد على أسبوع، وحُرم من كافة أشكال الاتصال مع عائلته خلال تلك الفترة. وقد أصدرنا التحرك العاجل رقم:UA120/14 ، أنظر الرابط:

http://www.amnesty.org/en/library/info/MDE25/011/2014/en ردآ على ذلك. وقد أُدين 61 شخصاً من نـزلاء سجن الرزين إثر محاكمة جماعية شملت 94 ناشطاً، بينهم محامون مدافعون عن حقوق الإنسان وقضاة وأساتذة جامعيون وقادة طلابيون. وكان معظمهم قد اعتُقل في الفترة بين مارس/آذار وديسمبر/كانون الأول 2012، خلال حملة ضخمة لقمع حرية الرأي والاشتراك في الجمعيات في الإمارات العربية المتحدة. وفي 4 مارس/آذار 2013 قدَّمت الحكومة أولئك الأشخاص الـ 94، ومن بينهم 13 إمراة، إلى المحاكمة في ما بات يُعرف على نطاق واسع باسم محاكمة "الإمارتيين الـ 94" وكان عدد من الذين تمت محاكمتهم أعضاء في جمعية الإصلاح والتوجيه الاجتماعي، وهي جمعية معروفة أُنشأت قانونياً في الإمارات العربية المتحدة في عام 1974، وكانت تعمل في مجال الحوار الاجتماعي والسياسي السلمي. ولا يُعرف عنها أنها استخدمت العنف أو دعت إلى استخدامه.

في 22 يوليو/تموز 2013، أُدين 69 شخصاً من أصل المتهمين الـ 94 بتهمة محاولة الإطاحة بنظام الحكم، وذلك بسبب أنشطتهم المزعومة في إطار جمعية الإصلاح. وقد أصدرت غرفة محكمة أمن الدولة التابعة للمحكمة الاتحادية العليا أحكاماً بحق 69 متهماً (حوكم ثمانية منهم غيابياً) بالسجن لمدد تراوحت بين سبع سنوات و 15 سنة. ومن بين المتهمين الـ 69 عدد من الأشخاص ممن ليسوا أعضاء في جمعية الإصلاح، ولكنهم يُعتبرون من الشخصيات البارزة في الإمارات العربية الذين كانوا قد دعوا إلى إصلاحات ديمقراطية. وتمت تبرئة 25 متهماً، من بينهم النساء الثماني. وقد شاب المحاكمة مجموعة من انتهاكات حقوق الإنسان، ومنها الاعتقال بدون مذكرات قضائية؛ والاحتجاز السري لأشهر؛ والحبس الانفرادي بدون السماح للمعتقلين بالاتصال بمحامييهم؛ ومزاعم التعذيب وإساءة المعاملة؛ واستخدام "الاعترافات" المنتزعة بالإكراه كأدلة إدانة في المحكمة. وكان من بين الأشخاص الآخرين

المسجونين في سجن الرزين الذين تعرضوا لإساءة المعاملة سجين الرأي الدكتور محمود الجيدة، وهو طبيب حُكم عليه بالسجن لمدة سبع سنوات في 3 مارس/آذار 2014 إثر محاكمة جائرة للغاية.

وفي أغسطس/آب 2013، أعلن 18 سجيناً في سجن الرزين إضراباً عن الطعام احتجاجاً على إساءة معاملتهم من قبل سلطات السجن، بما في ذلك التعرض للضرب على أيدي حراس السجن وفرض القيود على زيارات عائلاتهم. كما اشتكى السجناء من الحرمان من الضوء الطبيعي، وقالوا إن سلطات السجن قامت بإطفاء مكيفات الهواء عمداً في الطقس الحار. وفي الفترة من 21 أغسطس/آب إلى 28 أغسطس/آب انهار ثلاثة سجناء، كانوا من بين السجناء الستة الأوائل الذين أعلنوا الإضراب عن الطعام في 31 يوليو/تموز، وهم محمد المنصوري وسالم الشحي ومحمد سعيد العبدولي وعلي الكندي ونجيب العامري وأحمد القبيسي وجمعة الفلاسي ومنصور الأحمدي وسيف العجلة وعبدالله الهاجري وفهد الهاجري وعلي الخاجة وأحمد الزعابي وعبد الرحمن الحديدي وهادف العويس وعبدالسلام درويش ورشيد سبت ومحمود الحوسني. ويقضي هؤلاء جميعاً أحكاماً بالسجن تتراوح بين سبع سنوات وعشر سنوات، عقب إدانتهم في المحاكمة الجماعية "الإماراتيون الـ 94".

الأسماء: الدكتور محمود الجيدة الدكتور محمد الركن الدكتور محمد المنصوري الدكتور محمد الركن والدكتور محمد المنصوري وصالح محمد الظفيري وحسين علي النجار الحمادي وأحمد الزعابي والشيخ الدكتور سلطان كايد محمد القاسمي وخليفة النعيمي وعبدالله الهاجري، والدكتور علي حسين الحمادي.

نوع الجنس: ذكور